

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

المستوى أولى ماستر نقدي وبنكي

## محاضرات مقياس التمويل الدولي

عناصر التمويل الدولي

أهمية التمويل الدولي

أستاذ المقياس: دريدي بشير

جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي  
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

السنة الجامعية: 2021-2022

### 3-عناصر التمويل الدولي:

ان العناصر الأساسية للتمويل الدولي تتكون من المتعاملين والأسواق والأدوات وعلى النحو التالي:

**1.المتعاملون:** يشمل المتعاملون في التمويل الدولي على المستثمرين والمفترضين والمشاركين.

أ. **المستثمرون:** وهم الحكومات والمؤسسات العامة والمنظمات الدولية والإقليمية والأفراد الذين يملكون أرصدة فائضة ويرغبون باستثمارها في السوق الدولية وهذه الجهات تمثل وحدات الفائض وتوظف هذه الجهات أموالها في نوعان من الاستثمارات هما:

الاستثمار المالي والاستثمار الحقيقي، ويشير الاستثمار المالي إلى قيام الجهات المذكورة باستثمار أموالها في شراء الموجودات المالية كأسهم والسندات وهذا النوع من الاستثمار لا يؤدي إلى ذلك الطاقة الإنتاجية، إلا إذا تم استثمار هذه الأموال في مجالات إنتاجية.

أما الاستثمار الحقيقي فيقوم على الاستثمار في شراء المعدات والأصول والآلات التي تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية، وهو ما يدعى بالاستثمار الأجنبي المباشر، وقد

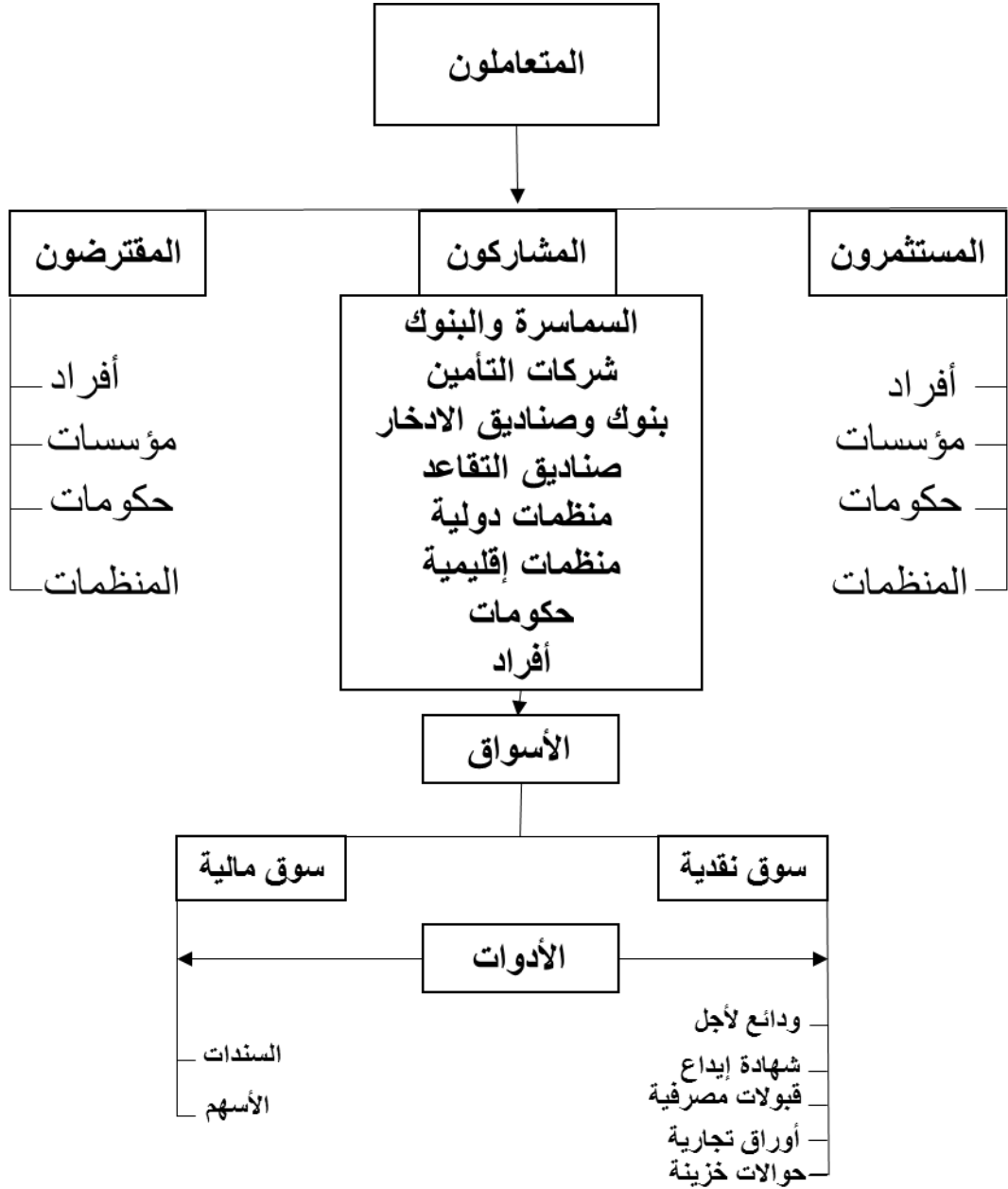
تتجه وحدات الفائض بدلا من استثمار أموالها في الموجودات المالية والحقيقية إلى إيداعها أموالها في البنوك الأجنبية وتتحول صفة هذه الوحدة من مستثمر إلى مدخر.

**ب. المقترضون:** وهم كذلك الحكومات والمؤسسات العامة والأفراد والمنظمات الدولية والإقليمية التي تمثل وحدات العجز، ولذلك تدخل هذه الوحدات السوق الدولية للحصول على القروض بصورة مباشرة من البنوك الأجنبية ومن المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير أو تقوم وحدات العجز هذه بإصدار سندات وبيعها في السوق المالية الدولية للحصول على التمويل المطلوب. | وتأخذ حركة رؤوس الأموال الدولية اتجاهين، الأول هو تدفق رؤوس الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز - أي من المدخرين إلى المقترضين، والاتجاه الثاني هو تدفق عوائد وأرباح رؤوس الأموال المتدفقة من وحدات العجز المقترضين) إلى وحدات الفائض (المدخرين).

**ج. المشاركون:** المشاركون في التمويل الدولي هم الحكومات والشركات المتعددة الجنسية والسماصرة وتجار العملات الذين يعملون لحسابهم أو لحساب الغير والبنوك التجارية وصناديق الادخار والاستثمار الذين يرغبون باستثمار أموالهم للحصول على عوائد وارباح أو يقومون بالحصول على قروض وطرح سندات في السوق المالية الدولية.

**2. الأسواق:** وتشمل على الأسواق النقدية والمالية التي تنتقل من خلالها رؤوس الأموال الدولية، والأسواق النقدية هي أسواق يتعامل فيها أدوات دين نقدية ق صيرة الأجل تتراوح مدتها بين ليلة واحدة وأقل من السنة، وتتأثر الأسواق النقدية بالتغيرات في أسعار صرف العملات المختلفة، أما الأسواق المالية فتتعامل بأدوات تعكس أدوات دين وحقوق ملكية وهي أدوات طويلة الأجل مثل الأسهم والسندات والقروض طويلة الأجل وتتأثر هذه الأسواق بالدرجة الرئيسية بالتغيرات في أسعار الفائدة وبالدرجة الثانية بالتغيرات في أسعار صرف العملات الوطنية.

**3. الأدوات:** تختلف الأدوات التي تنتشر في الأسواق الدولية حسب طبيعة السوق. فالسوق النقدية تتعامل في الغالب بأدوات قصيرة الأجل مثل حوالات الخزينة وشهادة الإيداع القابلة للتداول والأوراق التجارية والودائع لأجل وودائع السوق النقدية. أما في السوق المالية فتتداول فيها أدوات طويلة الأجل كالأسهم الصادرة من الشركة والسندات الصادرة من الحكومات ومن المنظمات الدولية ومن الشركات التي ترغب بالاقتراض من السوق الدولية، والشكل التالي يوضح أهم عناصر التمويل الدولي:



#### 4-أهمية التمويل الدولي:

تختلف أهمية التمويل باختلاف طبيعة تدفق رؤوس الأموال الدولية وبحسب طبيعة الدولة، فيما إذا كانت دول مضيضة أو دولة مصدرة للتمويل الدولي وعلى النحو التالي:

#### 4-1-أهمية التمويل الدولي من وجهة نظر الدول المضيضة:

تكمن أهمية التمويل الدولي من وجهة نظر الدولة المضيضة إلى تحقيق الأهداف التالية:

#### أ-زيادة معدل النمو الاقتصادي وسد الفجوة السلبية بين الادخار والاستثمار:

فعلى سبيل المثال إذا كان معدل النمو المستهدف الذي يرغب البلد الوصول إليه وليكن % 12 يحتاج إلى معدل استثمار 20%، فإذا كان معدل الادخار 15% من الناتج المحلي الإجمالي، فإن البلد يجب أن يختار بين بديلين: الأول هو عدم الاقتراض والاعتماد على مدخراته المحلية فقط، لتمويل استثماراته، وهنا يجب أن يقبل بمعدل نمو اقتصادي أقل من معدل النمو المستهدفة، أما البديل الثاني فهو الوصول إلى معدل النمو المستهدف 12% ولكن بشرط الاستعانة بالقروض الأجنبية لسد الفجوة السالبة بين الادخار الفعلي 15% والاستثمار المطلوب 20%، ولكن تهيئة الموارد المالية هذه تستوجب توفر الكفاءة في استثمارها لبلوغ معدل النمو المستهدف، بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار في الظروف الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية كشرط لنجاح البلد في زيادة الناتج المحلي.

#### ب-الحفاظ على المستوى المعاشي:

تساعد القروض الخارجية في استيراد السلع الاستهلاكية الضرورية للحفاظ على مستوى معاشي مناسب للأفراد، فإذا كانت الواردات أكبر من الصادرات فإن ذلك يؤدي إلى فجوة سالبة في الصرف الأجنبي يمكن تسويتها إما بالسحب من الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي، أو يلجأ للحصول على القروض الأجنبية لتمويل السلع المستوردة.

## ج-زيادة الإنتاج:

يفترض معيار الكفاءة أن القروض الخارجية يجب أن تستخدم التمويل الاستثمار بالدرجة الرئيسية وليس لتمويل الاستهلاك، مما يدعم الطاقة الإنتاجية للبلد، وإذا نجح البلد في زيادة الإنتاج وزيادة حجم الصادرات، فإن البلد سوف يتمكن في نهاية الأمر من سداد أعباء الديون الخارجية وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات، وإذا نجح البلد في جذب التمويل الدولي على شكل استثمار أجنبي مباشر، فإن ذلك يسهم في زيادة الإنتاج والصادرات بالإضافة إلى دور هذا الاستثمار في نقل التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية إلى البلد المضيف وهو ما يدعم الكفاءة الاقتصادية ويزيد من الطاقة الإنتاجية ويساهم كذلك في تخفيض الواردات ويوفر فرص عمل جديدة.

## 4-2- أهمية التمويل الدولي للبلد المانح للتمويل:

هناك عدة أهداف للتمويل الدولي للبلد المانح للتمويل نذكر منها ما يلي:

أ- زيادة الصادرات الوطنية، فمِنح القروض من قبل البلد المصدر للبلد المستورد يشترط إنفاقه من قبل البلد المقترض على شراء السلع والخدمات من البلد المانح، وهذا يساهم في تصريف الفائض السلعي لديها وتشغيل شركاتها في أعمال النقل والتأمين والتسويق والوساطة والمقاولات، وتحميل المشروع الممول بالقروض تكاليف النقل والتأمين وأجور ومرتببات الخبراء والفنيين الذين ترسلهم الدول المانحة.

ب- تحسين صورة الدول المانحة للتمويل على أساس أنها تهتم بمعالجة الفقر في

العالم، وتلعب العوامل السياسية دوراً مهماً في تحديد الدول المتلقية للتمويل وتحديد حجم التدفقات الرأسمالية المتدفقة إليها، حيث تعتبر المساعدات والهيئات أداة من أدوات الضغط السياسي على الدول المتلقية لهذا التمويل.

### 4-3- أهمية التمويل على المستوى العالمي:

تكمن أهمية التمويل الدولي على المستوى العالمي بما يلي:

أ- توفير سيولة دولية كافية لتمويل الحجم المتزايد من تجارة السلع والخدمات وحركة الاستثمار الدوليين، وأي قصور في المستوى المطلوب من السيولة يعني انكماش في التجارة والاستثمار على المستوى الدولي، مما يسيء إلى معدل النمو والصادرات العالمية ويؤدي بالتالي إلى عدم استقرار نظام النقد الدولي.

ب- إن توفير عنصر كاف من السيولة الدولية وبعملات مختلفة كالدولار واليورو والجنيه يضمن استقرار أسعار الصرف بين العملات الوطنية، من خلال توفير قدر كاف من السيولة الدولية للدفاع عن أسعار الصرف الثابتة، حيث يدخل البنك المركزي بائعاً أو مشترياً لعملته الوطنية مقابل العملة الأجنبية بهدف تحقيق الاستقرار في سعر العملة الوطنية ضمن حد معين.

المراجع المعتمدة:

- 1- هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2014.
- 2- مأمون علي ناصر وآخرون، التمويل الدولي، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن 2016.
- 3- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن 2004.
- 4- بضياف عبد المالك، محاضرات في التمويل الدولي، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر 2018.